

ACCOUNTING FACTORS AFFECTING THE DECISION TO INVEST IN SHARES OF JOINT STOCK COMPANIES IN IRAQ

Halah Nomas Othman

Maysan University - College of Administration and Economics - Department of Accounting

halhnwmas@gmail.com

Abstract

The aim of this research is to identify the accounting factors affecting the decision to invest in shares of joint-stock companies in Iraq and what is the degree of impact of those factors. To achieve the objectives of the study, the analytical descriptive approach was used, and a questionnaire was designed and distributed to a sample of investors in the Iraq Stock Exchange. As they numbered (38) investors, the data of the study were analyzed by the statistical package program (SPSS). The research concluded a set of conclusions, the most important of which are: that one of the most important accounting factors is the analysis of the annual and interim financial reports of the company, reviewing the auditor's report and obtaining the share of the realized profits, as well as the presence of a significant effect of the accounting factors on the investment decision in the shares of joint stock companies. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which was to work on issuing laws, regulations and publications that oblige the establishment to apply accounting standards that contribute to the rationalization of investment decisions.

Keywords: accounting factors, investment decision, shareholding companies in Iraq, investor profitability, stock market, investor decisions.

العوامل المحاسبية المؤثرة على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة في العراق

هاله نوماس عثمان

جامعة ميسان - كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

halhnwmas@gmail.com

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل المحاسبية المؤثرة على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة في العراق وما هي درجة تأثير تلك العوامل. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة شملت وتوزيعها على عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية. إذ بلغ عددهم (38) مستثمر، وقد تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS). وقد خلص البحث إلى مجموعة استنتاجات أهمها: أن من أهم العوامل المحاسبية تحليل التقارير المالية السنوية والمرحلية للشركة والاطلاع على تقرير مدقق الحسابات والحصول على نصيب السهم من الأرباح المحققة، وكذلك وجود أثر ذو دلالة معنوية للعوامل المحاسبية على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة. وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها العمل على إصدار القوانين واللوائح والمنشورات التي تلزم المنشأة بتطبيق معايير محاسبية تسهم في ترشيد قرارات الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: العوامل المحاسبية ، قرار الاستثمار ، الشركات المساهمة في العراق ، ربحية المستثمر ، سوق الأوراق المالية ، قرارات المستثمرين

المقدمة

لو أن متخذ القرار الاستثماري يعمل في ظل التأكد التام لكان من الممكن له تحديد بدقة متناهية العائد المتوقع الحصول عليه وبالتالي سهولة اتخاذ القرار الاستثماري غير أنه في بعض الأحيان لا تتوافر لدى المستثمرين المعلومات المتعلقة بالبدائل المقترحة ذلك مما يجعل الاستثمار في تلك البدائل تتميز في عدم التأكد والمخاطرة الأمر الذي يصعب على متخذ القرار أن يحدد بدقة حجم العائد الذي يتوقع تحقيقه.

وتتضمن عادة قرارات الاستثمار عنصري المخاطرة وعدم التأكد لارتباط تلك القرارات بالمستقبل وبالتالي فإن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث. وتكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة لذا يجب أن يخضع القرار الاستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل.

إشكالية البحث:

ونظراً لأن القرار السليم المعتمد على المعلومات السليمة يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركات من عدمه وفي المقابل القرار الخاطئ يؤدي إلى مخاطر تمتد أثارها إلى سنوات متعاقبة. وانطلاقاً مما سبق في مشكلة البحث فإنه ثمة تساؤل يسعى الباحث الإجابة عنه من خلال هذا البحث وهو كالاتي:

ما هي العوامل المحاسبية المؤثرة على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة في العراق وما هي درجة تأثير تلك العوامل؟

ثانياً أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية القرار الاستثماري في أسهم الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية لا سيما أنها قرارات تحتاج إلى إنفاق مبالغ كبيرة تؤثر على ربحية أو خسارة المستثمر في ظل المخاطرة وعدم التأكد من أجل تحقيق نتائج واقعية ومنطقية تعكس الوضع الحقيقي للأسهم الشركات المساهمة المراد الاستثمار بها. كما يخدم هذا البحث المستثمرون الذين يرغبون في الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية.

ثالثاً: أهداف البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهميته فإن البحث ينصب أساساً على معرفة آراء المستثمرين لدى سوق العراق للأوراق المالية بالعوامل المحاسبية التي تؤثر في اتجاهاتهم الاستثمارية في أسهم الشركات المساهمة وقياس مدى تأثير تلك العوامل على قراراتهم.

رابعاً: فرضيات البحث

يستند البحث في معالجة مشكلته واتساقاً مع أهدافه على فرضية رئيسية مفادها الآتي:

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العوامل المحاسبية وقرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة في العراق

خامساً: منهج البحث

في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث وإثبات صدق فرضياته فإنه تم الاعتماد على منهجين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

سادساً: حدود البحث

1. الحدود المكانية: تضمن البحث إجراء دراسة على المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: جرى البحث خلال عام 2023 بالاعتماد على ما توفر من المصادر والدراسات ذات الصلة.

سابعاً: مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث في عرض الإطار النظري على إسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر التي تمثلت بالكتب والمجلات والدراسات والرسائل والأطاريح العلمية والبحوث ذات الصلة المتوفرة منها داخل أو خارجه وما منشور منها على شبكة المعلومات (الانترنت) أما فيما يتعلق بالجانب العملي فقد تم استخدام الاستبانة التي تم اعدادها بالاستناد الى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة بهدف جمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات من خلال برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

ثامناً: الدراسات السابقة

1- دراسة (الزيدانين، 2022):

"العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين الأفراد لدى الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية لعينة من المستثمرين في سوق أبو ظبي للأوراق المالية)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين الأفراد لدى الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودرجة تأثير تلك العوامل. واستخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي لقياس وبيان مدى الموافقة لاتجاهات أفراد العينة حول مجموعة من العوامل لتحديد درجة أثر كل منها على قرارات الاستثمار في سوق الأسهم. وأظهرت نتائج الدراسة أن فئات العوامل الاقتصادية وعوامل السوق والعوامل الأخرى جميعها تؤثر في قرارات المستثمرين بدرجات متفاوتة لكن توفر فرص الاستثمار قصيرة الأجل ونسب توزيع الأرباح المعلنة والإجراءات التي يتبعها السوق لحماية أسعار الأسهم من التلاعب .

2- دراسة (بريم وخالد، 2022): " القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية التوسعي والابتكاري. وأجريت هذه الدراسة على بنك فيصل الإسلامي السوداني. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومن خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية الابتكارية والتوسعية.

3- دراسة (بوحفص وآخرون 2021): " أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية"

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقد خلصت الدراسة إلى أن عملية اتخاذ القرار عملية منظمة بالدرجة الأولى ومتشابكة بالدرجة الثانية وضرورية وملحة بالدرجة الثالثة وبالتالي لابد من إعطائها الوقت والاهتمام والامكانيات اللازمة لإنجاحها وهنا تظهر أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة لتقادي الغموض الذي قد يواجه متخذ القرار خلال المراحل المختلفة التي تمر بها هذه العملية ضمن مجموعة من البدائل المتعددة.

4-دراسة (حسين وآخرون 2013): " قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالمنسبة لصغار المستثمرين "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي من الممكن أن تؤثر في ترشيدها قرارات الاستثمار التي يقوم المستثمرون في أسواق الأوراق المالية باتخاذها. وقد استعملت الاستبانة لجمع البيانات وكان سوق العراق للأوراق المالية ميداناً للبحث إذ تم اختيار عينة عشوائية بحجم (47) فرداً من الافراد المتعاملين في السوق المذكور وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS في إدخال وتحليل بيانات البحث. وقد أكدت نتائج البحث بأن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قرارات المستثمرين في أسواق الأوراق المالية.

ثانياً: دراسات سابقة اجنبية:

1- دراسة (Alhussain 2020) بعنوان

"Factors Affecting Investment Decision in the Saudi Stock Market"

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار في سوق الأسهم السعودية وهي (التحليل والنسب المالية وتاريخ الشركة وسمعتها، أرباح الأسهم، تاريخ تأسيس الشركة ، حجم الشركة توصيات وآراء المحللين ، طبيعة نشاط الشركة) وأثرها على القرار الاستثماري. وقد تم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة وتم اختيار العينة جميع الأفراد المستثمرون في سوق الأسهم السعودية عام 2018 بإجمالي 128 استبياناً صالحاً للتحليل 130 استبانة. وتم إجراء اختبارات الموثوقية والاستقرار معامل ألفا كرونباخ) ، التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ، تم استخدام عينتين مستقلتين (اختبار T للعينة المستقلة) ، وتحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) أحادي الاتجاه وتوصلت

الدراسة إلى تأثير العوامل التالية: التحليل والنسب المالية ، تاريخ الشركة وسمعتها ، وتوزيعات الأرباح ، وتاريخ تأسيس الشركة ، وحجم الشركة ، وتوصيات وآراء المحللين ، وطبيعة نشاط الشركة) بشأن القرار الاستثماري.

2- دراسة (Kareem,et al ,2023) بعنوان

"Factors Influencing Investment Decisions in Financial Investment Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمار التي تتخذها المنظمات المالية المدرجة في البورصات العراقية وقد تكونت عينة الدراسة من ستة شركات. ولغرض جمع البيانات تم تصميم استبانة احتوت على ثمانية بنود. وتم تحليل الاستبانة باستخدام الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة. وقد تم توضيح أبعاد عوامل اتخاذ القرار من خلال استخدام معامل ارتباط سبيرمان واختبار t ستودنت خلصت الدراسة إلى تأثير العوامل (طبيعة المعلومات والإفصاح والتخطيط المالي الصحيح وتكنولوجيا والعوامل الداخلية والعوامل الخارجية على قرارات الاستثمار.

ثالثاً: مناقشة الدراسات السابقة وخصوصية البحث الحالي:

بعد أن تم استعراض العديد من البحوث والدراسات السابقة التي تم الحصول عليها وفي ضوء ذلك يمكن تأشير الملاحظات الآتية:

- 1- مع قلة هذه الدراسات إلا أن أغلبها أجريت في بلدان مختلفة مما يدل على حاجة البيئة العراقية لمثل تلك الدراسات الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال المهم.
- 2- ركزت هذه الدراسات على جوانب مختلف العوامل وتأثيراتها المختلفة على اتخاذ القرارات مما يبرر إجراء المزيد من الدراسة والتحليل في هذا الموضوع ولا سيما في مجال العوامل المحاسبية.
- 3- إن ما يميز هذا البحث هو دراسة وتقديم الأسس والمفاهيم التي من الممكن أن تستند عليها المستثمر لتحديد تأثير العوامل المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة.

خصوصية البحث الحالي: يعد هذا البحث مقدمة للدخول في المعلومات المحاسبية من خلال دراسة وتحليل عواملها إ تميز البحث الحالي في جوهره على من خلال التركيز على اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة وفي ضوء ذلك سيركز الباحث على بيان خصائص القرارات الاستثمارية ومبادئها ومقوماتها ومراحلها وأهدافها ومن ثم بيان وتوضيح أهمية العوامل المحاسبية التي تساعد المستثمر على ترشيد قراره الاستثماري في أسهم الشركات المساهمة.

القسم الأول: الإطار النظري.

المحور الأول: فكرة ومفهوم قرار الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية

أولاً: تعريف القرارات الاستثمارية:

يُعرف الاستثمار لغة بأنه: ثمر والثمر هو الزيادة والنماء فيستثمر معناه ينمي أو يزيد والنماء يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات (بوحفص وآخرون، 2012: 45).

لقد تعددت التعاريف التي تم إعطاؤها للقرار الاستثماري ومن بين هذه التعاريف نذكر منها:

- القرار الذي يتطلب قدراً من الأموال تخاطر بها المنشأة إذا ما قبلت اقتراحاً استثمارياً.
- ربط وتخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر استناداً على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول على فوائد مناسبة ستوقع حدوثها على فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبياً.
- القرار الذي ينصب اهتمام متخذه على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها أي التوظيف الأفضل يهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها (شعاب وجدة، 2019: 13)
- اختيار الفرد عن تخلي عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة لفترة زمنية معينة بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية مع توفير عائد معقول تعويضاً لتحمله عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق تلك التدفقات (بريمة وخالد، 2022: 18).

ومن التعاريف المذكورة نستنتج أن القرار الاستثماري هو الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة والهدف من هذا هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.

ثانياً: خصائص القرارات الاستثمارية:

تتسم القرارات الاستثمارية بجملة من الخصائص تتمثل في الآتي (شعاب وجدة، 2019: 14):

1. **خصائص ترتبط بالبعد الزمني:** إن هناك فاصل زمني واضح بين وضوح النفقة المبدئية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم الحصول على العوائد دفعة واحدة وإنما ينتشر حدوثها على مدار فترة زمنية لا تقل عن سنة وهذا يثير مشكلة القمة الزمنية للنقود.

2. خصائص ترتبط بظروف القرار الاستثماري:

يحيط القرار الاستثماري عدة مشاكل وظروف التي من الضروري التغلب عليها كظروف عدم التأكد والمخاطرة ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمية وصعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسارة كبيرة وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها.

3. خصائص ترتبط بالهيكل التمويلي:

يعد تمويل القرار الاستثماري أهم جانب يجب دراسته أثناء عملية اتخاذ القرار حيث يترتب على اتخاذ القرار الأخذ بالحسبان طريقة تمويل المشروع المستقبلي كون مشاريع التوسع المستقبلية يتطلب تمويلها مبالغ ضخمة بغية الحصول على منافع مستقبلية لذلك يجب التنبؤ وعمل الدراسات التي تبين التكاليف والأعباء المالية المترتبة على اتخاذ قرار توسع.

ثالثاً: أهداف القرارات الاستثمارية:

تتضمن أهداف القرارات الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية بالآتي (بريمة وخالد، 2022:19):

1. تحقيق العائد المناسب والربحية المناسبة بحيث يكون ذلك ملائماً لاستمرارية المشروع.
2. إيجاد سبل الحفاظ على رأس المال المستثمر به من النقصان خلال عملية الاستثمار.
3. التفكير الدائم بالاختيار البدائل الاستثمارية التي تضمن استمرار تدفق الدخل وزيادته.
4. ضمان السيولة اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة والتزامات المترتبة على القرار الاستثماري.

رابعاً: أنواع القرارات الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية:

يمكن تحديد أهم أنواع القرارات الاستثمارية في أسواق الأوراق المالية بالآتي (حسين وآخرون، 2013:232):

1. قرار الشراء: يتمثل هذا القرار في الرغبة في حياة أصل مالي ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بان القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة أعلى من القيمة السوقية.
2. قرار عدم التداول: في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية المالية تساوي القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.
3. قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.

خامساً: المبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري:

يمكن تحديد أهم المبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري في أسواق الأوراق المالية بالآتي (بوحفص وآخرون، 2021: 46):

1. **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** يفترض أن المستثمر يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مخدرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في أول فرصة تتاح له.
 2. **مبدأ المقارنة:** إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة.
 3. **مبدأ الملاءمة:** كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر والحالة الصحية والدخل والرغبات وهذه العناصر تكون نمط تفصيل لدى المستثمر.
 4. **مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية:** يختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.
1. **مبدأ الخبرة والتأهيل:**

إن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل الفئات ففي واقع الحال توجد فئة ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها لكنهم لا يملكون الدراية أو الخبرة الكافيتين لاختيار الأداة الاستثمارية المناسبة ويدعون بالمستثمرين السذج وبالمقابل توجد فئة المستثمرين المحترفي.

سادساً: مراحل اتخاذ القرار الاستثماري:

يتضمن اتخاذ القرار الاستثماري عدة مراحل مصنفة وفق الآتي (شهاب وجدة، 2019: 19):

1. **مرحلة تكوين البدائل:** تشمل مرحلة تكوين البدائل في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية انتهاز الفرص وتجنب التهديدات المتوقعة من البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر.
2. **مرحلة تقويم البدائل:** بعد تكوين البدائل فإن المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل بالاعتماد على معايير أهمها التوافق والملائمة مع البيئة الداخلية والخارجية ومبدأ الملائمة في الاستثمار.
3. **مرحلة المفاضلة بين البدائل:** تهدف مرحلة المفاضلة بين البدائل إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب والأمثل.

سابعاً: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية تتمحور بالآتي (هرويني، 2015: 23):

1. **الاستراتيجية الملائمة للاستثمار:**

تبنى استراتيجية المستثمر على ضوء منحى تفضيله الشخصي وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين على عدة أصناف. إذ يتميز المستثمرون عن بعضهم البعض من حيث ميولاتهم وأولوياتهم الاستثمارية فلكل مستثمر منحى تفضيله الاستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية والسيولة والأمان.

حيث تصنف أصناف المستثمرين على الشكل الآتي:

1. المستثمر المتحفظ:

هذا النوع من المستثمرين يهاب المخاطرة وبالتالي لا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية ولكن يقبل باستثمارات ذات مخاطرة متدنية بالرغم من عوائدها المنخفضة بمعنى أنه يفضل عنصر الأمان على عنصر المخاطرة ويرجع هذا التفضيل إلى قيود موضوعية تتعلق بمحدودية الموارد لدى المستثمر.

2. المستثمر المضارب:

على عكس من المستثمر المتحفظ هناك نوع آخر من المستثمرين لا يهابون من المخاطرة فيفضلون الأصول المالية ذات المخاطرة المرتفعة وذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة بمعنى أن هذا الصنف من المستثمرين يعطي الأولوية لعنصر العائد مهما كانت المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

3. المستثمر المتوازن:

وهو المستثمر الرشيد الذي يأخذ بالحل الوسط فيوجه اهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن فلا يقبل بالربحية على حسب الأمان ولا العكس وهكذا يكون قراره الاستثماري في أصول مالية ذات عائد ومخاطرة مقبولين.

4. الأسس العملية لاتخاذ القرار الاستثماري:

ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها كالاتي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية او المتحركة في القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

المحور الثاني: العوامل المحاسبية وعلاقتها باتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة

بنت دراسة (المخادلة ، 2007: 264) أنه يجب تتمتع المعلومات المحاسبية بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار. فلا بد أن تتصف ببعض الخصائص التي يطلق عليها خصائص المعلومات المحاسبية وهذه الخصائص هي التوقيت الملائم والقدرة على التنبؤ والتغذية الراجعة والصدق في التعبير والحيادية والتثبت من المعلومة والمقارنة. أي إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة.

إن توافر هذه الخصائص في التقارير المالية يكون ذا فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات وأهم هذه هي: FASB الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

1- الملاءمة (Relevance). 2- الموثوقية (Reliability).

وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

حيث نجد أن خصيصة فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخصيصة القاعدة العامة التي تعتمد على خصيصة الملاءمة وخصيصة الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

2- يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

3- يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما:

1- اختبار مستوى الأهمية.

2- اختبار التكلفة/ المنفعة.

يغلب على هذين القيدتين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). حيث نجد إن الأهمية النسبية لكل خصيصة سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على

خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوافرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خصيصة قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة الموازنة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

a) مفهوم الملاءمة والموثوقية:

أولاً: الملاءمة: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- 1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
- 2- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- 3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
- 4- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

ثانياً: خصيصة الموثوقية: تتعلق خصيصة الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلاً ومضموناً مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ثانياً: العوامل المحاسبية المؤثرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية:

تتضمن العوامل المحاسبية المؤثرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالآتي:

1- العائد:

ويعبر عن مقدار الزيادة والإضافة التي تحصل في الثروة نتيجة للاستثمار ويمكن حساب العائد من خلال ما يلي: **العائد =** الثروة في نهاية الفترة - الثروة في بداية الفترة وتأخذ عوائد الأوراق المالية عدة أشكال منها (الفوائد وتوزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية)

2- نصيب السهم من الأرباح المحققة:

يعطي هذا المقياس مؤشراً على عائد السهم بشكل عام ويمكن استخراج ربح السهم من الأرباح المحققة باستخدام المعادلة التالية:

ربح السهم من الأرباح المحققة = صافي الربح الخاص لحملة الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية

3- نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة:

ويقيس هذا المؤشر ما سوف يحصل عليه المستثمر من أرباح لقاء وجود السهم في محفظته ويمكن استخراجه كما يلي:

ربح السهم العادي من الأرباح = الأرباح الموزعة / عدد الأسهم العادية

ربح السهم العادي من الأرباح = القيمة الاسمية للسهم * نسبة التوزيع المعلن عنها

4- الربح الجاري للسهم:

يستخدم لتقييم السهم من وجهة نظر المستثمر ، حيث يقيس قدرة الدينار الواحد الذي سيدفعه المستثمر ثمناً للسهم على توليد الأرباح ويقاس كما يلي:

1. الربح المحاسبي:

يعتبر الربح من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية سواء بالشراء و البيع أو الاحتفاظ به ويعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للشركة والتي تعطي مؤشراً يبين مدى كفاءة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة وتمدنا أرقام الربح المحاسبي بالمعلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة.

2. ربح السهم:

يمثل نصيب من الثروة المجمعة في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه في شكل قسيمة كوبونات أو ثم احتجاز في صورة احتياطي أرباح مرحلة وقد اعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الاستثمار ويعتبر ربح السهم ذات فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب السهم في أصول الشركة كما أنه يعتبر مؤشراً مقبولاً لدلالة على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية.

3. توزيعات الأرباح:

يتأثر سلوك المستثمر في التعامل في الأوراق المالية ليس فقط بالأرباح التي تحققها الشركة ككل أو بربح السهم ولكنه يتأثر أيضاً بقرارات توزيع هذه الأرباح فالسعر الذي يرغب المستثمر في الشراء أو البيع به يتوقف على العائد المتوقع الذي يمكن أن يحققه السهم في المستقبل وعلى درجة التأكد في تحقيق العوائد وبقيائها ومن أهم هذه العوائد الأرباح الموزعة على الأسهم سواء كانت في شكل نقد أو أسهم ممنوحة.

تحليل نتائج الدراسة العملية Empirical Study Analysis

أولاً: أداة البحث وأسلوب القياس:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم اعتماد أسلوب الاستبانة كأداة للبحث في الحصول على البيانات إذ تعد الاستبانة الوسيلة الرئيسة لجمع البيانات وقد تم تصميم الاستبانة من النوع المغلق تضمنت فقرة للمعلومات العامة عن أفراد الاستبانة فضلاً عن محورين خصص الأول منها للكشف عن العوامل المحاسبية أما المحور الثاني فتضمن مجموعة أسئلة لاختبار علاقة العوامل المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار في اسهم الشركات.

إذ تم الاعتماد على مقياس Likert Scale الخماسي الذي تراوح مدى نقاط إجاباته من (5) مؤثر جداً إلى (1) غير مؤثر على الإطلاق في حين يعبر الرقم (3) عن حيادية المقياس.

ثانياً: محل البحث:

تم استبيان آراء عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية إذ تم تجميع (38) استمارة استبانة صالحة للتحليل بعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة.

ثالثاً: صدق أداء البحث:

تم التأكد من الصدق الظاهري وصدق المحتوى للاستبانة باستعمال أسلوب التحكيم المرحلي لمتخصصين في مجال المحاسبة والمصارف والتمويل والإدارة وقد أخذت ملاحظات المحكمين بالحسبان جرى بعد ذلك تطوير الاستبانة بشكلها النهائي ثم وزعت الاستبانة على (20) محل البحث للتعرف على مدى مناسبة الفقرات إذ كانت النسبة (84%) والتي تعد دليلاً على صدق الأداة.

رابعاً: ثبات أداة البحث:

- 1- تم احتساب معامل الثبات بواسطة الحاسوب باستعمال Alpha Cronbachs لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة وكانت النتيجة (0.81).
- 2- مؤشر الصدق Validity Index تم احتساب مؤشر الصدق وذلك من خلال احتساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات وعلى هذا الأساس فإن مؤشر الصدق أصبح (0.90) وهو معامل ثبات مرتفع مقارنة بالحد الأدنى للنسبة المقبولة إحصائياً لمعامل الثبات والصدق البالغة (0.67) وهذا ما يشير إلى مصداقية الإجابات.

خامساً: الوسائل الإحصائية المستعملة:

تم استعمال المجموعة الإحصائية الجاهزة "Statistical Package for Social Sciences" (SPSS) بشكل أساسي لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث إذ تم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية الآتية:

الوسط الحسابي: Arithmetic Mean: هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يمكن من خلاله تمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة.

Standard Deviation: الانحراف المعياري

يمثل الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي إذ يستفاد من هذا المقياس لمعرفة مدى تشتت قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي.

Simple Correlation Coefficient: معامل الارتباط البسيط:

يبين المتغيرات المستقلة لتحديد درجة العلاقة ونوعها.

Regression Equation معادلة الانحدار

لقياس العلاقة بين عدة متغيرات أحدهما تابع (Y) والأخرى متغيرات مستقلة (X)

معامل التحديد R^2 :

وهو نسبة ما يفسره المتغير المستقل من التغير الحاصل في المتغير التابع نتيجة لتغير المتغير المستقل.

إحصاء الاختبار F:

يستعمل لاختبار معنوية معالم الانحدار المقدرة ككل.

سادساً: اختبار فرضيات البحث:

لغرض إعطاء فكرة عن البيانات المستعملة في عملية التحليل الإحصائي يوضح الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics لها إذ تضمن هذا الجدول عرض الأوساط الحسابية لإجابات استمارة الاستبانة والانحراف المعياري والمدى الذي تراوحت فيه تلك الإجابات.

الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

نوع المتغير	رمز المتغير	اسم المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
المتغيرات المستقلة	X1	تحليل التقارير المالية السنوية والمرحلية للشركة	4.1053	0.68928	2-5
	X2	الاطلاع على تقرير مدقق الحسابات	4.1053	0.55941	3-5
	X3	معرفة مدى توفر جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية	3.9474	0.86828	2-5
	X4	الحصول على نسب توزيع الأرباح المعلنة	3.6316	0.8829	2-5
	X5	الحصول على المعلومات الخاصة بأرباح وخسائر الشركة وكذلك الأرباح المحتجزة	3.5263	0.89252	2-5
	X6	الحصول على المعلومات المتعلقة عن توقيت التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية	3.3947	1.10379	1-5
	X7	تحليل النسب المالية وأهمها نسبة السيولة ونسبة ديون الشركة	3.8684	0.84377	2-5
	X8	القيام بعملية المقارنة بين الشركات المتماثلة للتنبؤ بأسعار الأسهم.	3.2632	1.00497	1-5
	X9	دراسة وضع الشركة المالي الماضي والحالي والمستقبلي	3.5	0.68773	1-4
	X10	الحصول على أرباح الأسهم في الماضي	3.5263	0.95115	2-5
	X11	الحصول على الربح الجاري للسهم	3.6579	0.7453	2-5
	X12	معرفة مدى وجود تقلبات في أسعار الأسهم	3.5263	1.00638	1-5
	X13	الحصول على معدل العائد على الاستثمار المتوقع	3.7895	1.01763	1-5
	X14	الحصول على نصيب السهم من الأرباح المحققة	4.0263	0.7161	2-5
المتغيرات التابعة	Y1	تقوم بتحديد الهدف الأساسي للاستثمار	3.9474	0.86828	2-5
	Y2	تقوم بتجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار	3.7632	0.81983	2-5
	Y3	تقوم بتحديد العوامل الملائمة ليطم من خلالها تحديد العوامل الأساسية او المتحركة في القرار	4	0.73521	2-5
	Y4	تقوم بتقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة	3.8421	0.75431	2-5
	Y5	تقوم باختيار البديل الاستثماري المناسب والأمثل للأهداف وذلك بعد تقييم البدائل المتاحة	3.8684	0.74148	2-5
	Y6	تأخذ بعين الاعتبار السيولة والأمان بالمخاطرة مقابل العائد المتوقع	4	0.83827	1-5
	Y7	تتخرب الاستثمار في قطاعات معينة حتى وأن كانت جيدة	3.8947	0.92384	1-5
	Y8	تتخرب الاستثمار في الشركات الناشئة والشركات صغيرة الحجم	4.0263	0.59215	3-5
	Y9	تعتمد على توصيات وآراء المحللين	3.9211	0.6731	2-5

وقد أظهرت نتائج الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة المبينة في الجدول رقم (1) مؤشرات إيجابية ساعدت على مواصلة عملية التحليل الإحصائي للبيانات المفرغة من استمارة الاستبانة دون اللجوء إلى طرائق معالجة مشكلة التعدد الخطي إذ يتضح ان معاملات الارتباط كانت دون مستوى (0.50) وهذا مؤشر جيد لسلامة نموذج التحليل الإحصائي الخاص ببيانات البحث من مشكلة التعدد الخطي.

الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة

X14	X13	X12	X11	X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	المتغيرات المستقلة
0.213	0.225	0.035	0.177	0.161	0.228	0.232	0.303	.021	0.039	0.11	0.28	0.461	1	X1
0.263	0.04	0.101	.348	0.299	0.211	0.238	.374	.412	0.211	0.409	0.123	1	0.461	X2
0.046	0.354	0.125	.112	.362	0.226	.170	0.064	.119	.103	0.115	1	0.123	0.28	X3
0.058	0.122	0.019	0.132	.398	0	.356	0.042	.252	.161	1	0.115	0.409	0.11	X4
0.274	0.363	0.375	0.278	.333	0.176	.474	0.274	.716	1	.361	.103	0.211	0.039	X5
0.294	0.028	0.1	.399	.440	0.125	.415	0.173	1	.216	.152	.119	0.412	0.021	X6
0.177	0.219	0.211	0.098	.012	0.07	0.106	1	0.173	0.274	0.042	0.064	0.374	0.303	X7
0.065	0.267	0.18	0.304	0.049	0.235	1	0.106	.415	.474	.356	.170	0.238	0.232	X8
0.137	0.309	0.351	0.079	0.289	1	0.235	0.07	0.125	0.176	0	0.226	0.211	0.228	X9
0.178	0.201	0.183	.337	1	0.289	0.049	.012	.440	.333	.398	.362	0.299	0.161	X10
0.22	0.081	0.283	1	.337	0.079	0.304	0.098	.399	0.278	0.132	.112	.348	0.177	X11
0.213	0.225	1	0.177	0.161	0.228	0.232	0.303	.021	0.039	0.11	0.28	0.461	0.035	X12
0.263	1	0.101	.348	0.299	0.211	0.238	.374	.412	0.211	0.409	0.123	0.04	0.461	X13
1	0.354	0.125	.112	.362	0.226	.170	0.064	.119	.103	0.115	0.046	0.123	0.28	X14

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

نتائج اختبار فرضية البحث الرئيسية:

(لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العوامل المحاسبية وقرار الاستثمار

في أسهم الشركات المساهمة في العراق)

وتبين الجداول التالية نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.503	.253	.232	.4927873

من خلال الجدول السابق: نجد أن المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 50.3% وهي قيمة موجبة ما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية جيدة ومقياس معامل التفسير R Square قيمته 25.3% وهذا يعني أن المتغير المستقل العوامل المحاسبية في هذا النموذج له تأثير بمقدار 25.3% في المتغير التابع اتخاذ القرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة.

كما يبين الجدول رقم (4) تحليل التباين لنموذج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال استخدام تحليل ANOVA كما يأتي:

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.883	1	2.883	11.870	.001
Residual	8.499	35	.243		
Total	11.382	36			

يظهر الجدول رقم (22) قيم مجموع المربعات ودرجات الحرية لكل مجموعة والذي يمثل تحليل التباين لمعرفة القوة التفسيرية لمتغيرات الدراسة عند قيمة الدلالة F المحسوبة $F = 11.870$ وهي أكبر من قيمتها الجدولية وعند مستوى الدلالة المعنوية الحسابية $Sig = 0.01$ وهي أصغر من الدلالة الإحصائية القياسية $Sig = 0.05$ مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية.

ويبين الجدول رقم (5) قيمة معامل الانحدار والدلالة الإحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.632	.669		2.440	.020
	.618	.179	.503	3.445	.001

نستنتج من الجدول رقم (5) معادلة مستقيم الانحدار $Y = 1.632 + 0.618X$

إذ تبين معادلة مستقيم الانحدار مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع Y زيادة أو نقصان فعندما يزداد المتغير المستقل X العوامل المحاسبية وحدة واحدة فإن المتغير التابع قرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة يزداد بالمتوسط 1.632 عند مستوى الدلالة المعنوية $Sig = 0.00$.

وبناءً على ما سبق ونقبل الفرضية التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العوامل المحاسبية وقرار الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة في العراق".

الاستنت

اجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات Conclusions

في ختام هذا البحث يمكن إجمال ما تم التوصل إليه من استنتاجات في جانبيه النظري والعملي بالآتي:

تؤثر العوامل المحاسبية التالية على اتخاذ القرار في أسهم الشركات المساهمة:

- تحليل التقارير المالية السنوية والمرحلية للشركة.
- الاطلاع على تقرير مدقق الحسابات.
- معرفة مدى توفر جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.
- الحصول على نسب توزيع الأرباح المعلنة.
- الحصول على المعلومات المتعلقة عن توقيت التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.
- تحليل النسب المالية وأهمها نسبة السيولة ونسبة ديون الشركة.
- القيام بعملية المقارنة بين الشركات المتماثلة للتنبؤ بأسعار الأسهم.

ثانياً: التوصيات Recommendations

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يضع الباحث التوصيات الآتية:

- 1- العمل على إصدار القوانين واللوائح والمنشورات التي تلزم المنشأة بتطبيق معايير محاسبية تسهم في ترشيد قرارات الاستثمار.
- 2- العمل على التزام المنشآت بالإفصاح الشامل بالقوائم المالية التي تساعد في إعداد القرار الاستثماري المناسب.
- 3- ضرورة قيام إدارة سوق العراق للأوراق المالية بتوفير جميع المعلومات التي من الممكن أن تساعد المستثمرين على ترشيد قراراتهم.
- 4- ضرورة قيام المستثمرين بالاستفادة من التجارب السابقة في اتخاذ قرارات الاستثمار الكفوة.
- 5- يجب على المستثمرين التعامل مع الشركات التي تتمتع بسمعة جيدة بالإضافة إلى امتلاكها وسطاء يتمتعون بالسمعة الجيدة.
- 6- يجب على المستثمرين دراسة العوامل التي من الممكن أن تؤثر في قرارات الاستثمار والتي تقع خارج سيطرتهم.
- 7- يجب على المستثمرين متابعة حركة المنافسين والمستثمرين الآخرين قبل اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية.

المصادر والمراجع

- 1- بريمة، على يونس ؛ وخالد، حسن عوض.(2022). " القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني". المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 11، الجزء الأول، ص ص: 1-37.
- 2- بوحفص، سميحة؛ بن حركو، غنية؛ حراث، محمد (2021) " أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية" مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 5، العدد 2، ص ص: 36-54.
- 3- حسين، وليد حسين؛ وخضير، ابتهاج طالب ؛ وحافظ ، عبد الناصر علك.(2013). " قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالمنسبة لصغار المستثمرين ". مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 22، ص ص: 226-236.
- 4- الزبيدي، فراس خضير (2010) " أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 12 العدد 3 ص ص: 105-119.
- 5- الزيدانين، جميل (2022) " العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين الأفراد لدى الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية لعينة من المستثمرين في سوق أبو ظبي للأوراق المالية)". مجلة جامعة النجاح للأبحاث المجلد 36، العدد 10، ص ص: 2140-2180.
- 6- شعاب، شهيرة ؛ جدة ، نزيهة، (2019) " تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المحاسبية". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة اكلي محند اولحاج. الجزائر.
- 7- عطية ، حليلة؛ وعلون، لمين (2022). " دور محددات الاستثمار في اتخاذ القرارات الاستثمارية بسوق المال". مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 2، ص ص : 25-44.
- 8- المخادمة، أحمد عبد الرحمن (2007) " أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية" دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية" مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، ص ص: 253-297.
- 9- نشنش، سليمة (2009). " دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري" مداخلة بملتقى دولي حول صنع القرار بالمؤسسة المالية.
- 10- هرويني، سلمى (2015) " دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل دراسة حالة". دراسة حالة. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غارادية. الجزائر.